

دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية

د / محمد عودة الذبياني

جامعة طيبة - المدينة المنورة

مستخلص

مرت البشرية بأشكال متعددة خلال مراحل تطورها كالمجتمع الزراعي والمجتمع الصناعي ويعد مجتمع المعرفة من أواخر أشكال التطور المجتمعي الذي شهدته البشرية وهو يعتمد على كفاءة إنتاج المعلومات واستخدامها في جميع مناشط الحياة ومجالاتها المختلفة، ويرتكز مجتمع المعرفة على ثلاث ركائز أساسية هي: إنتاج المعرفة، توظيف المعرفة، نشر المعرفة .

وقد جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة مدى واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية، والأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في هذا المجال وفق الركائز السابقة.

وبناء على طبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي من خلال أداة البحث التي تم توزيعها على عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية بحيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٣٦٣) استجاب منهم (٢٥١).

وكان من أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة:

١. هناك فجوة رقمية واضحة بين بلدان العالم المتقدمة والبلدان النامية والتي تضم من بينها الدول العربية.

٢. يتحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بصورة رئيسة عبر التقدم في إنتاج ونشر المعرفة كما يمكن أن يتحقق من خلال تطبيقاتها المختلفة.
٣. هناك ارتباط وثيق بين التحول لمجتمع المعرفة وتطبيق مبادئ الديمقراطية في المجتمع.
٤. ضرورة إعادة النظر في العمليات المنظمة للبحث العلمي في الجامعات السعودية لتكون أكثر قدرة على الإنتاج والتطبيق المعرفي.
٥. فكرة إقامة مراكز التميز في الجامعات السعودية وسن اللوائح المنظمة لتلك المراكز تعد من الأفكار الرائدة في تفعيل الدور الذي يمكن أن تسهم به تلك الجامعات في بناء مجتمع المعرفة.
٦. هناك ضعف في إسهام الجامعات السعودية بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة لعدم وجود خطط علمية مسبقة في مجال نشر المعرفة.
٧. المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية تتسم بأنها معرفة تقليدية لا تواكب متطلبات العصر.
٨. عدم وجود أي تعاون أو شراكة ما بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال تطبيق المعرفة أثر سلباً على إسهام الجامعات السعودية بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة .

أولاً مدخل عام للدراسة :

عندما نلقي نظرة فيها نوع من التأمل الفلسفي على المجتمعات الإنسانية نجد أن تلك المجتمعات في حركة مستمرة، وتكاد تأخذ تلك الحركة شكل التقدم نحو الأمام، فقد انتقلت المجتمعات من طور البدائية إلى طور المجتمعات الزراعية، ثم المجتمعات الصناعية والتي كانت تعتمد على البخار والفحم ثم على النفط والكهرباء والطاقة، ومع التطور والنمو في شتى الميادين والمجالات بالذات ميادين العلم والمعرفة بدأت كثير من المجتمعات المتقدمة في الانتقال من مرحلة المجتمعات الصناعية إلى مرحلة أكثر تطوراً وهي ما يسمى بمجتمعات المعرفة (Knowledge Societies).

إذن فمجتمع المعرفة يعد شكلاً جديداً من أشكال التطور المجتمعي يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة بشكل عام، والمعرفة العلمية بشكل خاص مثلما يعتمد على كفاءة إنتاج المعلومات واستخدامها في جميع مناسبات الحياة ومجالاتها المختلفة ومن بينها منظومة العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع.

وتعتبر المعرفة أيضاً أداة بالغة الأثر في إيقاظ الضمير الاجتماعي وتنمية وعي المجتمع وإدراكه لحقوقه وواجباته ومسؤولياته في الحياة، وبشكل عام يمكن القول بأن المعرفة أصبحت من القوى المؤثرة في تشكيل أنماط حياة المجتمعات الإنسانية، وصياغة أنظمتها السلوكية، وهندسة أشكال العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية فيها، وفي تجديد نظرة هذه المجتمعات إلى المستقبل.

ومكنت الثروة العلمية والمعرفية الهائلة التي يمتلكها العالم المتقدم اليوم من أن يحقق مستوى غير مسبوق من التقدم التقني والرفاه الاجتماعي والرقمي الحضاري، فالمعرفة أهم وسيلة لتحقيق التنمية المنشودة للمجتمع ورفع وتحسين مستوى إنتاجية القطاعات المختلفة سواء في مجال الصناعات أو الخدمات وبالتالي إثراء الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

وبالتالي يمكن القول بأن مجتمع المعرفة (Knowledge Society) هو المجتمع الذي يعظم من قيمة المعرفة، ويرفع من شأنها ويقدمها على ما سواها، ويجعلها أولوية دائماً تتقدم وتتفوق على كثير من الأولويات الأخرى، وهذا يعني أن المعرفة هي التي تشكل نظرة المجتمع إلى نفسه، ومنظور الرؤية إلى ما حوله، ويحكمها المجتمع كمعيار في تحديد مواقفه وممارساته، كما أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات، بحيث يمكن الوصول إليها بطرق سريعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير، وبدون متاعب وتكاليف مجهدة وباهظة، وتكون متاحة للجميع بدون طبقية أو تمييز، ومجتمع المعرفة كذلك هو المجتمع الذي يسهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان الاستفادة منها، وحسن استعمالها وتوظيفها لتحقيق التنمية المنشودة للمجتمع.

ويعتمد مجتمع المعرفة (Knowledge Society) أساساً على العقل البشري ومبتكراته في تحقيق النقاط الأساسية التالية: إنتاج المعرفة، وتوظيف المعرفة ونشر المعرفة، وذلك في مجالات العلم المتعددة كالإلكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والذكاء الصناعي والاتصالات والكومبيوتر والمجالات الطبية، هذا فضلاً عن إمكان توليد المعارف والمعلومات حول شؤون الأفراد والمجتمعات، واختزان هذه المعلومات مع إمكان استردادها وتوصيلها بسرعة إلى أي بقعة في العالم، هذا فضلاً عن توظيف تلك المعرفة في معالجة مشاكل الحياة المعاصرة في المجتمعات.

وعلى الرغم من المستويات العالية التي تحرزها الدول المتقدمة في مجالات المعرفة نجد أن تقرير التنمية الإنسانية العربية يشير إلى أن نسبة وسائل الإعلام هي الأقل في العالم العربي مقارنةً بالمستوى العالمي، كما أن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب أقل من كتاب بينما بلغ في المجر (٥١٩) وفي أسبانيا (٩٢٠)، كما أن (١,٦٪) من العرب لديهم إمكانية استخدام الإنترنت بالمقارنة مع (٦٩٪) في بريطانيا، و(٧٩٪) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك (١٨) كمبيوتر لكل ألف شخص عربي مقابل (٧٨) جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص في العالم، كما بلغ عدد الجامعيين المهاجرين العرب إلى أوروبا عام ١٩٩٥/١٩٩٦ م (٧٥) ألف شخص عربي، وكان عدد الأطباء العرب المهاجرين بين العامين ١٩٩٨-٢٠٠٠ م حوالي (١٥) ألف طبيب عربي (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣ م).

وتؤكد التقارير التي تصدرها المنظمات المختلفة كالبنك الدولي (WB, 2002) واليونسكو (UNESCO, ٢٠٠٥) قلقها المستمر لما تم تسميته بـ: (الفجوة الرقمية) بين بلدان العالم المتقدمة والبلدان النامية والتي تضم من بينها الدول العربية، وضرورة تحول تلك البلدان والمجتمعات إلى مجتمعات معرفية لتحقيق التنمية المستدامة لتلك المجتمعات، كما تؤكد تلك التقارير على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات في عملية تحول المجتمعات النامية إلى مجتمعات معرفة.

وبناءً على ما سبق تتأكد حتمية تحول المجتمعات العربية إلى مجتمع المعرفة باعتباره (خياراً استراتيجياً) خصوصاً مع إشارة مجموعة من الدراسات إلى تدني أداء مؤسسات التعليم العالي الرسمية والتي يأتي في مقدمتها الجامعات، وضعف الموارد الحكومية المخصصة للإنتاج المعرفي والبحث العلمي، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المجالات المعرفية، وضعف الطلب على إنتاج وتوظيف المعرفة، ومحدودية النشاط الابتكاري، وعدم مواكبة المؤسسات الأكاديمية لحركة تطور العلم وإغفالها للعلوم الأساسية (علي وحجازي، ٢٠٠٥م، ٢٥٢-٢٥٣).

وهذا يحتم على المجتمعات العربية ومن بينها مجتمع المملكة العربية السعودية والتي تحاول اللحاق بركب التقدم العلمي عدم تجاهل التأثيرات السابقة أو التأخر في أخذها بالحسبان، والعمل على التحول لمجتمع المعرفة كخيار استراتيجي مع إعطاء اهتمام خاص للتعليم العالي بمؤسساته المتعددة والتي يأتي في مقدمتها الجامعات ومؤسسات البحث العلمي بمختلف ميادينها، خصوصاً وأنه يقع على عاتق الجامعات العبء الأكبر في مجال بناء مجتمعات المعرفة لأن المجتمع قد أوكل للجامعات ثلاث مهام رئيسية يمكن أن يتحقق من خلالها عملية البناء وهذه الوظائف أو المهام تتمثل في التدريس وخدمة المجتمع والبحث العلمي (الكبيسي وقمبر، ٢٠٠١م، ١٠).

ويمكن للجامعات الإسهام في تحويل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفة من خلال تركيز الجامعات السعودية على ثلاثة محاور السابقة التي تمت الإشارة لها وهي:

١. إنتاج المعرفة.

٢. توظيف المعرفة.

٣. نشر المعرفة.

بناءً على ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: (ما واقع إسهام الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية؟).

أسئلة الدراسة :

ومن خلال السؤال الرئيس السابق للدراسة تتفرع الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم وركائز مجتمع المعرفة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة؟
٢. ما واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية؟
٣. هل هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية؟
٤. ما الأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية ؟

أهمية الدراسة :

يمكن أن تتضح أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

١. الدور الريادي الذي لعبته ويمكن أن تقوم به الجامعات في قيادة المجتمعات الإنسانية في شتى الميادين وذلك تماشياً مع نداءات المؤسسات الإنمائية بضرورة إعطاء عناية كبيرة لمؤسسات التعليم العالي في سبيل بناء مجتمع المعرفة وإحداث التغييرات المرغوبة فيه.
٢. الدعوات المتزايدة لضرورة تطوير المنظومة التربوية في البلدان النامية وتفعيل دور تلك المنظومة لتكون فاعلة في التحول لمجتمعات المعرفة.
٣. يعد مجتمع المعرفة خياراً استراتيجياً يمكن أن يتحقق من خلاله الجانب التطبيقي للمعرفة خصوصاً مع تنامي الاهتمام بالتطبيق مقابل المعلومات النظرية في المعارف.
٤. تضاعف حجم المعرفة وزيادة التفرعات في العلوم ونشوء علوم جديدة، وسرعة دوران المعلومة وتغيرها في وقت قصير، يحتم على المجتمعات البحث عن بدائل تربوية يمكن أن تساهم في مسيرتها لركب الحضارة العالمي.

٥. قلة الدراسات التي تطرقت لمجتمع المعرفة وركائزه وكيفية بنائه على المستوى المحلي بشكل خاص وعلى المستوى العربي بشكل عام، وهذا مما يؤكد أهمية هذه الدراسة .

أهداف الدراسة :

١. التعرف على مفهوم وركائز مجتمع المعرفة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.
٢. تحديد واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية .
٣. معرفة ما إذا كانت هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية.
٤. تقديم مجموعة من الأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية .

حدود الدراسة :

موضوعياً اقتصر هذا البحث على تحديد واقع إسهام الجامعات السعودية في مجال بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية والأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات السعودية في هذا المجال .

وبشرياً اقتصر هذا البحث على أعضاء هيئة التدريس (الذكور) في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. حيث تم تطبيق الجزء الميداني من هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٣٠/١٤٣١ هـ .

مصطلحات الدراسة :

دور (Role) : يمكن للباحث في هذه الدراسة تعريفه إجرائياً " بأنه مجموعة من الممارسات والآليات التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في مجال بناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية " .

مجتمع المعرفة (Knowledge Society) :

يعرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات منظمة وخدمات متبادلة وتسودهم روح عامة وتقاليد مشتركة يخضعون لها جميعاً (المعجم الفلسفي، ١٩٧٩م، ١٧١) . وبالتالي يمكن القول بأن مجتمع المعرفة: هو المجتمع الذي يعتمد أساساً في علاقاته وخدماته على العقل البشري ومبتكراته في مجالات إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

الجامعات (University) :

الجامعات مفردتها جامعة ويمكن تعريف الجامعة في هذا البحث بأنها "مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية ، تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب" .

وأشار نظام مجلس التعليم العالي بالمملكة في مادته الأولى بأن الجامعات هي «مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها» (مجلس التعليم العالي، ١٤٢٧هـ).

ثانياً الإطار النظري للدراسة ومسح الأدبيات:

المعرفة هي كافة المفردات التي تتعامل مع حواس الإنسان خاصة العقل ومؤثرة فيه من بيانات، أو معلومات، أو خبرات أو قيم أو علاقات. ويعرفها بعض الباحثين «القدرة على تذكر المعلومات أو المعارف سواء بالتعرف عليها أو باستدعائها من الذاكرة» (معجم المصطلحات التربوية والنفسية، ٢٠٠٣م، ٢٨١).

وتوصف المعرفة بأنها نتيجة عمل جماعي تراكمي لأفراد الإنسانية بالإضافة إلى اتسامها بخاصية التحول والتجديد (Kearns, 2004).

ومجتمع المعرفة كما يعرفه تقرير التنمية العربي بأنه: «المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد» (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣م، ٣٩).

وبالتالي يمكن القول بأن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام، وبيئة تقنيات المعلومات على وجه الخصوص، بما يساهم في تطوير إمكانات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي نحو بناء حياة كريمة للجميع، وهو يركز بشكل أساسي على الإبداع الفكري والإنتاج المعرفي في صورة تتجاوز الحدود المكانية والزمانية التي اتسمت بها المجتمعات الصناعية. (Gilbert j., 2006, 32).

ويستند مجتمع المعرفة إلى ثلاث ركائز أساسية هي (بكري، ١٤٢٦هـ، ٤):

١. إنتاج (توليد) المعرفة.

٢. نشر المعرفة.

٣. توظيف المعرفة.



شكل ٢

ركائز مجتمع المعرفة

كما يشير (بكري، ١٤٢٦هـ، ٥-٧) إلى أن من أهم السمات التي تميز مجتمع المعرفة إطلاق حريات الرأي والتعبير، والنشر الكامل لتعليم راقٍ النوعية وردم الفجوة المعلوماتية، وتوطين العلم في المجتمع بحيث يكون مجتمعاً متعلماً بصفة دائمة ومنتجاً للمعرفة وموظفاً لها بكفاءة في النسيج المجتمعي، والتحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

ولمجتمع المعرفة مجموعة من الأبعاد من أبرزها (أحمد، ٢٠٠٥م، ٩٦-١٠١):

١. **البعد الاجتماعي:** ويعني سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد، خاصة إذا علمنا أن التغيير سيظل أسس العمل نفسها، ذلك أن العمل في أي حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر العقول الاصطناعية والوسائل الإعلامية.

٢. **البعد الثقافي:** ويعني إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

٣. **البعد الاقتصادي:** تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أنّ المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف فعالياته ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

٤. **البعد التقني:** ويعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة في المصنع أو المزرعة والمكتب والمدرسة والبيت وهذا يشير إلى ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويرها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع سواء فيما يتعلق بالتجهيزات أو البرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع .

ويفرق الباحثون بين مجتمع المعرفة ومجتمع المعلومات بأن مجتمع المعرفة (Knowledge Society) هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيده، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط بل في أرجاء العالم كله . لقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح يعتمد أساساً على المعارف كثرة أساسية، أي على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية البشرية الشاملة، أي أنّ من هذه الموارد المعرفية يمكن إنتاج الكسب واستغلال الطاقات الإنتاجية بصفة أفضل من ذي قبل.

بينما يوصف مجتمع المعلومات (Information Society) بأنه ذلك المجتمع الذي يصنع معلومة بحيث أنه أصبحت صناعة المعلومات صناعة قائمة بذاتها في الدول المتقدمة، وإذا كان المجتمع الزراعي يعتمد على المواد الأولية والطاقة الطبيعية كالرياح والمياه والجهد البشري، وإذا كان المجتمع الصناعي يعتمد على الطاقة الكهربائية أو النووية، فإن مجتمع المعلومات يعتمد في تطوره بصفة أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال والكمبيوتر (جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٥هـ، ٩).

كما يشير أحد الباحثين إلى ضرورة التفريق بين المصطلحين بقوله :

«ولابد أن نميز هنا بين (المعرفة) من ناحية و(المعلومات) من ناحية أخرى حيث يخلط الكثيرون بينهما لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين المصطلحين، إلا أنهما ليسا وجهين لعملة واحدة، فالمعلومات هي ما ينتج من معالجة البيانات التي تتوالد في البيئة، وتزيد في مستوى المعرفة لمن يحصل عليها، وهذا يعني أن المعرفة هي أعلى شأنًا من المعلومات، فنحن دائماً نسعى للحصول على المعلومات لكي نعرف أو نزيد من معارفنا، فالمعرفة هنا هي الأفكار أو الفهم الذي يبديه الفرد أو المؤسسة أو المجتمع، وتستخدم المعرفة لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف ذلك الفرد أو المؤسسة أو المجتمع (ابن دهييش، ١٤٢٦هـ، ٨)».

الجامعات ... بين الدور الكلاسيكي والأدوار المعرفية المأمولة :

برزت قوة الجامعات في العصر الصناعي وتمحورت النظرة لها باعتبارها خط إنتاج في إعداد أفواج كبيرة من الخريجين وفق المواصفات المطلوبة لسوق العمل فقد كانت نظم التعليم متمركزة حول المعلم، بدلاً من أن تتمحور حول الطالب، وكان الاهتمام منصباً على الكم الذي يرضي سوق العمل على حساب الكيف، ولذلك كان لزاماً على الجامعات أن تتطور لتواكب المستجدات الحديثة وتساهم بشكل فاعل في بناء مجتمعات المعرفة، ولذلك فقد أكد بعض الباحثين على ضرورة تغيير نموذج الجامعة التقليدية بصفتها خط إنتاج وفق الفلسفة

التي تبناها العصر الصناعي، وذلك تماشياً مع المتغيرات المعاصرة، والرغبة الجامعة لكثير من المجتمعات للتحويل إلى مجتمعات معرفية، حيث نادوا بمجموعة من آليات التعليم حيث قدموا التعليم المستمر بدلاً من التعليم المحدد بفترة معينة، والكتاب الإلكتروني مثلاً بدلاً للكتاب الورقي، والمكتبة الإلكترونية بدلاً للمكتبة التقليدية، والتعلم عن بعد بدلاً للتعليم التقليدي المحدد زماناً ومكاناً، وتمسك القائمون على التعليم عن بعد باستراتيجية التعليم المفتوح على الرغم من تغير طبيعة الطلبة وأنماط تعلمهم (الكبيسي وقمبر، ٢٠٠١م، ٨٢-٨٨).

كما دعوا أن تضطلع الجامعات بدور أكبر في مجال مساعدة أفراد المجتمع على تعلم أساليب التعلم الذاتي، وذلك بتضمين مناهج الدراسة الجامعية مقررات يدرسها الطلاب وفق استراتيجيات التعلم عن بعد من خلال الإنترنت التي تعتبر وسيلة التواصل الأكثر شيوعاً في العصر الحالي وذلك وصولاً إلى مجتمع المعرفة المنشود.

ولذلك فالأزمة التي تعاني منها الجامعات بشكل عام لا تعزى إلى نقص في المعطيات المادية، أو عدم أهلية أعضاء الهيئات التدريسية فيها، بل هي نتيجة حتمية لعدم قدرة نظام التعليم الجامعي نفسه على مواجهة متطلبات مجتمع المعرفة في مطلع الألفية الثالثة (Bleiklie, 2005:44).

وقد استحوذ موضوع التحول لمجتمع المعرفة اهتمام عدد من الباحثين، كما كان محور الاهتمام لبعض الملتقيات العلمية، حيث اقترح ديمنج (٢٠٠٠م) في بحث له مجموعة من النقاط في مجال تحسين جودة الجامعات وجعلها قادرة على الوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة، وكان من أبرز النقاط التي أشار إليها:

١. خلق حاجة مستمرة للتعليم الجامعي وتبني خلق فلسفة جديدة للتطوير المستمر. وتطبيق فلسفة التحسينات المستمرة.
٢. عدم بناء قرارات جامعية على أساس التكلفة فقط، وتوفير قيادة جامعية واعية وديمقراطية.
٣. الاهتمام بالتدريب المستمر في جميع الوظائف الجامعية.

٤. القضاء على الخوف لدى قيادات الجامعة.
 ٥. إلغاء الحواجز في الاتصالات بين العاملين والقيادات.
 ٦. منع الشعارات والتركيز على الإنجازات والحقائق.
 ٧. تشجيع التعبير عن الشعور بالاعتزاز والثقة.
 ٨. تطبيق برنامج التحسينات المستمرة في جميع الكليات.
- كما أصدر البنك الدولي للتعوير والتنمية (٢٠٠٢م) تقريراً بعنوان «بناء مجتمعات المعرفة: التحديات التي تواجه التعليم العالي» وقد تناول التقرير العناصر التالية:

- البيئة العالمية المتغيرة.
 - مساهمة التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - أزمة التعليم العالي في البلدان النامية والبلدان المتحولة.
 - مؤسسات التعليم العالي وعالم السوق والدولة.
 - دعم البنك الدول للتعليم العالي.
- وكان من أبرز النتائج التي خلص إليها التقرير ما يلي:
١. يتحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بصورة رئيسة عبر تقدم المعرفة وتطبيقاتها.
 ٢. التعليم العالي ضروري في خلق المعرفة ونشرها، كما تتأكد أهمية دور التعليم العالي في إيجاد مجتمع المعرفة.
 ٣. البلدان النامية المتحولة معرضة لأن تنهمش ضمن الاقتصاد العالمي المتسم بالتنافسية الكبيرة.
- وقام (Hargreaves، 2003) بطرح كتاب حول «التعليم في مجتمع المعرفة» وقد تطرق الكاتب في هذا الكتاب لسرعة وتيرة التغيرات العالمية والأثر الذي يمكن أن تحدثه على النظم التعليمية، وكان من أبرز العناصر التي تطرق لها المؤلف:

١. التعليم من أجل مجتمع المعرفة.
٢. التعليم ما بعد مجتمع المعرفة .
٣. طبيعة مدرسة مجتمع المعرفة.
٤. مستقبل التعليم في مجتمع المعرفة.

وقام أمين وجمال الدين (٢٠٠٤م) بدراسة في مصر حول الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والاستجابة، وقد كان الباحثان يهدفان من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. التعرف على ملامح مجتمع المعرفة.
٢. تحديد نوع النظام التعليمي المطلوب لإعداد الناس لمجتمع المعرفة.
٣. طبيعة التحدي الذي يفرضه مجتمع المعرفة على الجامعة.
٤. التعرف على دور الجامعة في الاستجابة لتحدي مجتمع المعرفة.

وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان أن الجامعة حتى تسهم في تحقيق مجتمع المعرفة فإن ذلك يتطلب منها ما يلي:

- إجراء الدراسات المرتبطة بتحديد المفهوم الجديد للمعرفة .
- مسايرة التجديدات التي تحدث في مجال النشر العلمي بكل انعكاساتها على طبيعة المعرفة.
- المساعدة في تشكيل مجتمع ديمقراطي.
- تحقيق مبادئ التعلم المستمر.
- حماية الحرية الفردية والإبداع الفردي.

كما أصدر مجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية (١٤٢٥هـ) دراسة بعنوان «مجتمع المعرفة ودور في التنمية» وقد تضمنت الدراسة محاولة لتحديد مفهوم المعرفة ومجتمع المعرفة، كما تحدثت الدراسة عن الواقع العربي الإلكتروني، والقوى التي تشكل مجتمع المعرفة، كما تطرقت الدراسة للرؤى الحديثة للتنمية القائمة على مجتمع المعرفة .

وأجرى **نبيل وحجازي** (٢٠٠٥م) دراسة بعنوان (الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة) وقد كان الباحثان يهدفان من خلال هذه الدراسة إلى تحديد أوجه الخلل التي تحول دون تحقق مجتمع المعرفة العربي، وقد حصر الباحثان أوجه التباين بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية في النقاط التالية:

- الفجوة الرقمية.
- فجوة المحتوى.
- فجوة الاتصالات.
- فجوة العقل.
- فجوة التعلم.
- فجوة اللغة.
- فجوة اقتصاد المعرفة.

وكان من بين النتائج التي توصل إليها الباحثان أن أبرز الأسباب المؤدية للواقع الراهن للعقل العربي وبالتالي عدم المقدرة للوصول إلى مجتمع المعرفة:

١. تدني أداء مؤسسات التعليم الرسمية.
٢. ضعف الموارد الحكومية المخصصة للإنتاج العلمي.
٣. عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في مجالات الإنتاج العلمي.
٤. ضعف الطلب على إنتاج العلم ومحدودية النشاط الابتكاري.
٥. تدني تمويل البحث العلمي.
٦. عدم مواكبة المؤسسات الأكاديمية لحركة تطور العلم وإغفالها للعلوم الأساسية.

وأجرى (Bleiklie, 2005) دراسة بعنوان «تنظيم التعليم العالي في مجتمع المعرفة» في أمريكا الشمالية والبلدان الأوربية وقد كان الباحث يهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

١. هل أدى التكامل بين مؤسسات التعليم العالي في أوروبا وأمريكا إلى التخصص الوظيفي.

٢. كيف إن المحاولات الأخيرة في إدماج نظم التعليم العالي في أوروبا والولايات المتحدة قد تؤثر على العلاقة بين المؤسسات في ضوء مفاهيم التعليم باعتباره العملية التي يتعلم التلاميذ المعرفة بها.

كما تطرق الباحث كذلك إلى أن التنمية تقع في سياق أوسع حيث العلاقة بين الأنواع المختلفة من المؤسسات التعليمية والتي تعتبر أكثر فائدة من حيث مفهوم المعرفة.

كما أجرى (Safstrom,2005) دراسة بعنوان «مجتمع المعرفة الأوروبي، وتراجع سيطرة الدولة على التعليم : حالة السويد» وقد كان الباحث يهدف من خلال هذه الدراسة إلى بيان أوجه العلاقة بين التعليم والدولة وذلك من خلال دراسة نمط جديد من أنماط التعليم في السويد والمتعلق بمصطلحات مثل: التعلم مدى الحياة ومجتمع المعرفة، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تطبيق للمبادئ الديمقراطية وترك الحريات لأفراد المجتمع في المجال التعليمي.

وأجرى كل من (Gibert & Zaharia, 2005) دراسة حول «المشاريع الجامعية وعلاقتها بتحقيق مجتمع المعرفة» وتم إجراء الدراسة في نيوزيلندا، وقد كان الباحثان يهدفان إلى مدى إسهام المشاريع الجامعية في تحقيق مجتمع المعرفة.

وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى التأكيد على أن بناء مجتمع المعرفة وبالتالي تحقيق اقتصاد المعرفة يتطلب تغييراً جذرياً في أبعاد وجوانب العلاقة بين كل من الجامعات وميدان الصناعة ويؤكد ذلك ارتفاع الطلب على التعليم العالي وتدويل التعليم العالي.

وأجرى (Green,2006) دراسة حول نماذج من التعلم مدى الحياة ومجتمع المعرفة» وقد ذكر الباحث في البداية أن كثيراً من المناقشات والدراسات التي تعقد في البلدان الأوروبية يدور حول مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة وأنه الخيار الأفضل إذا أراد المجتمع خوض المنافسة العالمية في الميادين والمجالات المختلفة،

وأنه وينبغي أن تتحرك الاقتصادات الأوروبية بصورة متزايدة نحو ما يسمى النموذج (الأنجلو - سكسوني) لسرعة وتيرة التغيير في أسواق العمل وارتفاع معدلات العمالة، وأن هذا التحرك يمكن أن يحدث من خلال تطوير نظم التعليم.

وقد قدم الباحث من خلال هذه الدراسة مجموعة من النماذج المتعلقة بمجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة والتي يمكن أن تكون صالحة لبلدان الإتحاد الأوربي وذلك من أن تكون قادرة على خوض المنافسة العالمية.

وقامت شرف (٢٠٠٧م) بدراسة بعنوان « التعليم العالي في مصر من أجل مجتمع المعرفة التحديات والطموحات» وقد تم إجراء الدراسة في مصر وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة المحاور التالية:

- التوجهات العالمية للتعليم العالي من أجل مجتمع المعرفة.
- متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة في التعليم العالي في مصر.
- تصور مقترح لدور مؤسسات التعليم العالي ومختلف الجهات المعنية للوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة.

وقد خلصت الدراسة أن العديد من مؤسسات التعليم العالي في مصر تحقق قيمة مضافة من خلال جهود لاستثمار المعرفة وتحويلها إلى معرفة قابلة للتسويق تستجيب للاحتياجات المباشرة للمجتمع المصري، وهي بعض المؤشرات المحورية لمجتمعات المعرفة. ولكن مازالت هناك الحاجة الماسة لتحويل جذري في فلسفة التعليم العالي من أجل التغيير، فضلاً عن التعليم من أجل الحقائق والثوابت، وما يتبع ذلك من استراتيجيات، وممارسات للجامعة المصرية تستجيب بشكل أفضل لمجتمع المعرفة بصورة منظمة ومقصودة.

وقام شاهين (٢٠٠٧م) بدراسة حول «مجتمع المعرفة والمكتبة الرقمية العالمية نموذج مقترح للتكامل المعرفي» وقد تم إجراء الدراسة في مصر، وتبدأ الدراسة باستعراض أبرز نتائج القمة العالمية للمعلومات WSIS بمراحلها في جنيف ٢٠٠٣م، وتونس ٢٠٠٥م والتأكيد على سمات وخصائص مجتمع المعلومات

والمبادئ الأساسية له وأهمية النفاذ للمعلومات والمعرفة وبناء قدرات المواطن ودعم مرافق المعلومات، ومن ثم تمهيد الطريق لبناء مجتمع المعرفة. كما تنتقل الدراسة من مبادرات القمة العالمية لإلقاء الضوء على مفهوم «تكامّل المعرفة» وتطبيقاته في البيئة الإلكترونية والمكتبات الرقمية وغيرها، كما تلقي الدراسة الضوء على أحدث المشروعات في مجال تجميع وتنظيم وإتاحة المعرفة العالمية وهو مشروع المكتبة الرقمية العالمية WDL: World Digital Library وهو مبادرة من مكتبة الكونجرس ومنظمة اليونسكو.

كما أجرى الفقهاء (٢٠٠٧م) دراسة بعنوان «الأسس الفلسفية والنفسية لاستراتيجيات التعلم عن بعد وديناميات التطوير التربوي في عصر الاقتصاد المعرفي» وقد تم إجراء الدراسة في مصر وقد كان الباحث يهدف من هذه الدراسة إلى فحص الأسس الفلسفية والنفسية لاستراتيجيات التعلم عن بعد وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها في بناء المجتمع المعرفي.

وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي :

١. لا يمكن أن يحقق الطلبة مستوى تعليمي مرموق ما دامت أنظمة المحاكاة والمختبرات وحاضنات الأعمال غير مستغلة في العملية التعليمية.
 ٢. إن استخدام مصطلح «التعليم المفتوح» يدل على محدودية استراتيجيات التعليم المتبعة وتأخرها عن ركب التقدم، لأن التعليم المفتوح هو الجيل الثاني من أشكال التعلم عن بعد، ويجب أن يتحول المصطلح إلى «التعلم عن بعد».
- وأجرى (Henkel, 2007) دراسة حول إمكانية البقاء على قيد الحياة بالاستقلال الأكاديمي في مجتمع المعرفة: منظور من بريطانيا، وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل التحديات التي يطرحها مبدأ الاستقلالية الأكاديمية في مجتمع المعرفة والمفاهيم الجديدة للدولة، ثم حاول الباحث استكشاف مفاهيم بديلة من المؤسسية والفردية في تقرير المصير في إطار إعادة التنظيم السياسي .

كما أجرى كل من (Karseth & Nerland، 2007) دراسة بعنوان «الاحتراف في بناء مجتمع المعرفة» وقد تم إجراء الدراسة في النرويج، وقد كانت الدراسة بدعم من مجلس الأبحاث النرويجي، وقد قام الباحثان بدراسة الخطابات المتعلقة بالمعرفة في أربعة من الجمعيات المهنية (المعلمين والمهندسين والمرضى والمحاسبين) في النرويج، ومدى إسهام تلك الخطابات في تشجيع الاحتراف في تلك المجالات مما أسهم بدوره في بناء مجتمع المعرفة.

وقدمت إسماعيل (٢٠١٠م) دراسة بعنوان «التعلم الإلكتروني في مجتمع المعرفة من منظور إسلامي» وقد تم إجراء الدراسة على المستوى العربي وكانت تهدف إلى تحقيق الآتي:

١. بيان المقصود بمجتمع المعرفة .
 ٢. معرفة ما إذا كانت المؤسسات التعليمية في الوطن العربي تسهم في نشر ثقافة التعلم الإلكتروني والسعي وراء المعرفة.
 ٣. معرفة ما إذا كانت المعرفة من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي.
 ٤. معرفة إلى أي مدى واجهت المؤسسات التعليمية في الوطن العربي التحديات التي تواجه نمط التعلم الإلكتروني في ظل مجتمع المعرفة .
- واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة من المنهج الوصفي، حيث إنها كانت تهدف إلى جمع الحقائق والمعلومات والبيانات عن التعلم الإلكتروني في مجتمع المعرفة.

وبعد هذا الاستعراض للأدبيات السابقة المتعلقة بمجتمع المعرفة يمكن للباحث تسجيل النقاط التالية:

١. هناك اهتمام عالمي بتحويل المجتمع إلى مجتمع معرفي ويظهر ذلك جلياً من خلال الدراسات التي أجريت في أماكن متعددة في العالم والتي كانت تهدف إلى التعرف على الكيفية التي من خلالها نستطيع التحول لمجتمعات معرفة ويظهر ذلك من خلال دراسات كل من: تقرير البنك الدولي للتعمير والتنمية (٢٠٠٢م) (Hargreaves، 2003) وأمين وجمال الدين (٢٠٠٤م) ومجلس

- البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية (١٤٢٥هـ) ونبيل وحجازي (٢٠٠٥م) و (Bleiklie, 2005) و (Safstrom, 2005) و (Gibert & Zaharia, 2005) و (Green, 2006) وشرف (٢٠٠٧م) و (Henkel, 2007) و (Karseth & Nerland, 2007) .
٢. غالب الدراسات السابقة التي تم استعراضها ركزت على دور مؤسسات التعليم العالي في بناء مجتمعات المعرفة مثل دراسة كل من: ديمنج (٢٠٠٠م) وتقدير البنك الدولي للتعمير والتنمية (٢٠٠٢م) وأمين وجمال الدين (٢٠٠٤م) و (Bleiklie, 2005) و (Gibert & Zaharia, 2005) وشرف (٢٠٠٧م).
٣. أشار العدد الأقل من تلك الدراسات إلى دور التعليم بنوعيه (العام والعالي) في بناء مجتمع المعرفة مثل دراسة كل من: (Hargreaves, ٢٠٠٣) ومجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية (١٤٢٥هـ) ونبيل وحجازي (٢٠٠٥م) و (Safstrom, 2005) و (Green, 2006) و (Henkel, 2007).
٤. هناك دراسات ركزت على جوانب أخرى مثل: المكتبة الرقمية مثل دراسة الفقهاء (٢٠٠٧م) والبعض الآخر ركز على دور التعليم الإلكتروني مثل دراسة إسماعيل (٢٠١٠م) وشاهين (٢٠٠٧م) كما ركزت بعض الدراسات على مبدأ التعلم مدى الحياة وأن هذه الصيغة يمكن أن يسهم بشكل كبير في خلق مجتمع المعرفة وذلك في دراسة (Green, 2006).
٥. كثير من الدراسات السابقة ركزت في بداياتها على مفهوم مجتمع المعرفة وملاحظه مثل دراسة كل من: (Hargreaves, 2003) وأمين وجمال الدين (٢٠٠٤م) ومجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية (١٤٢٥هـ) ونبيل وحجازي (٢٠٠٥م) وإسماعيل (٢٠١٠م) وقد أدى ذلك إلى تعددية المفاهيم المتعلقة بمجتمع المعرفة بسبب تعدد الزوايا التي ينظر عبرها كل فريق لمصطلح مجتمع المعرفة.

ثالثاً منهجية الدراسة وإجراءات جمع البيانات وتحليلها :

منهج الدراسة :

بناءً على طبيعة الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي (Survey Descriptive) وذلك من أجل التعرف على واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، والمقترحات المستقبلية التي يراها أفراد عينة الدراسة لتطوير هذا الدور.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس (الذكور) في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية حيث بلغ عددهم (٧٢٦٧) عضو هيئة تدريس كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول ١

عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية

العدد	الرتبة
٨٢٢	أستاذ
١٨٥١	أستاذ مشارك
٤٥٨٢	أستاذ مساعد
٧٢٦٧	المجموع

* وزارة التعليم العالي ١٤٣٠هـ.

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية بنسبة (٥%) من كل رتبة علمية بحيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (٢٦٢) عضو هيئة تدريس موزعين على الرتب التالية:

١. رتبة أستاذ
 ٢. أستاذ مشارك
 ٣. أستاذ مساعد .
- أداة الدراسة:**

بناءً على كل من:

١. طبيعة البحث.
٢. الرجوع إلى الأدبيات ذات العلاقة.
٣. الرجوع للمختصين في مجال التربية وعلم النفس.

تم بناء استبانة وذلك للإجابة على التساؤلات: الثاني والثالث والرابع من تساؤلات الدراسة حيث قام الباحث بتصميم استبانة تتضمن أربعة أقسام رئيسية، اشتمل القسم الأول منها على بعض الإرشادات والتعليمات التي تبين الهدف من الدراسة وكيفية الإجابة على الفقرات التي تتضمنها الأداة، أما القسم الثاني فقد اشتمل على معلومات عن متغيرات الدراسة، واشتمل القسم الثالث من الأداة على عبارات الاستبانة موزعة على ثلاث محاور رئيسية:

١. المحور الأول: العبارات المتعلقة بإنتاج (توليد) المعرفة.
٢. المحور الثاني: العبارات المتعلقة بنشر المعرفة.
٣. المحور الثالث: العبارات المتعلقة بتوظيف المعرفة.

وقد تضمنت الاستبانة عند بنائها (٣٩) عبارة وبعد عرضها على المحكمين والحذف والإضافة استقرت الأداة على (٣٠) عبارة موزعة على المحاور السابقة. بينما اشتمل القسم الرابع على سؤال مفتوح حول الأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات السعودية لتعزيز دورها في بناء مجتمع المعرفة.

صدق وثبات أداة الدراسة :

أ . صدق أداة الدراسة :

بعد بناء أداة الدراسة تم توزيعها في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في الميدان التربوي، لاستطلاع آراء المحكمين حول الصدق الظاهري لهذه الأداة من حيث أهميتها ووضوح عباراتها وتم تعديل الملاحظات التي كانت محل اتفاق غالب المحكمين.

ب. ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ثبات ألفا (Alpha Cronbach) وقد تبين ثبات محاور أداة الدراسة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول ٢

نتيجة معامل ثبات الدراسة الفاكرونباخ

المحور	معامل الثبات
الأول	٠,٧٧
الثاني	٠,٨٤
الثالث	٠,٩٠
معامل الثبات الكلي	٠,٩٣

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ثبات أداة الدراسة سواء من حيث جميع محاورها، ومن حيث الثبات الكلي والذي بلغ مستواه (٠,٩٣).

بعد ذلك تم توزيع أداة الدراسة على أفراد عينة الدراسة، ثم قام الباحث بفحص جميع الاستبانة المسترجعة، وبعد استبعاد غير المكتمل منها كان العائد (٢٥١) استبانة بنسبة تقارب (٧٠٪) من مجمل ما تم توزيعه على أفراد العينة.

ج - توزيع أداة الدراسة :

بعد أن تم استكمال بناء أداة الدراسة وتحكيمها قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة على أفراد العينة، بحيث تم اختيار (٥) جامعات تمثل مختلف المناطق الإدارية بالمملكة وهذه الجامعات هي :

١. جامعة الملك سعود بالرياض.
٢. جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية.
٣. جامعة الملك خالد بأبها.
٤. جامعة طيبة بالمدينة المنورة.
٥. جامعة تبوك بمدينة تبوك.

وجاء توزيع العينة بحسب الجامعة على النحو التالي:

جدول رقم ٢

توزيع عينة الدراسة من حيث عدد المرتبة العلمية

النسبة	العدد	الجامعة
٢٤,٣	٦١	جامعة الملك سعود بالرياض.
١٣,٤	٢٣	جامعة الملك فيصل بالمنطقة الشرقية.
٢٢,٣	٥٦	جامعة الملك خالد بأبها.
٢٩,١	٧٣	جامعة طيبة بالمدينة المنورة.
١١,١	٢٨	جامعة تبوك بمدينة تبوك.
%١٠٠	٢٥١	المجموع

خصائص عينة الدراسة :

جدول رقم ٤

توزيع عينة الدراسة من حيث عدد المرتبة العلمية

النسبة	العدد	المرتبة العلمية
٥٢,٦	١٣٢	أستاذ مساعد
٢٣,٩	٨٥	أستاذ مشارك
١٣,٥	٣٤	أستاذ
%١٠٠	٢٥١	المجموع

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أعلى نسبة من بين أعضاء هيئة التدريس كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس ممن هم على رتبة أستاذ مساعد حيث بلغت نسبتهم (٦, ٥٢٪) تليها نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن هم على رتبة أستاذ مشارك (٣, ٣٠٪) بينما لم يشكل أعضاء هيئة التدريس ممن هم على رتبة أستاذ سوى نسبة (٥, ١٣٪) من مجمل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم ٥

توزيع عينة الدراسة من حيث الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة
سعودي	١٨٦	٧٤,١٠٪
غير سعودي	٦٥	٢٥,٩٠٪
المجموع	٢٥١	١٠٠٪

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن غالب أفراد عينة الدراسة كانوا من ضمن أعضاء هيئة التدريس السعوديين وذلك بنسبة (١٠, ٧٤٪) بينما لم يشكل أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين سوى (٩٠, ٢٥٪) من مجمل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم ٦

توزيع عينة الدراسة من حيث التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
التخصصات العلمية والتطبيقية	١١٠	٤٣,٨٪
التخصصات الأدبية والاجتماعية	١٤١	٥٦,٢٪
المجموع	٢٥١	١٠٠٪

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية والتطبيقية بلغت (٨, ٤٣٪) بينما تبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس التخصصات الأدبية والاجتماعية (٢, ٥٦٪) من مجمل أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم ٧

توزيع عينة الدراسة من حيث عدد سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	عدد سنوات الخبرة
٣٠,٣٪	٧٦	أقل من ٥ سنوات
٤٢,٤٪	١٠٩	من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات
٢٦,٣٪	٦٦	أكثر من ١٠ سنوات
١٠٠٪	٢٥٠	المجموع

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أعلى نسبة من بين أعضاء هيئة التدريس كانت لصالح أعضاء هيئة التدريس ذوو الخبرة المتوسطة (من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات) حيث بلغت نسبتهم (٤, ٤٣٪) تليها نسبة أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة القصيرة (٣, ٣٠٪) بينما لم يشكل أعضاء هيئة التدريس ذوو الخبرة الطويلة (أكثر من ١٠ سنوات) سوى نسبة (٣, ٢٦٪) من مجمل أفراد عينة الدراسة.

٤. أساليب المعالجة الإحصائية :

١. قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية من أجل تحليل بيانات الدراسة (النجار، ٢٠٠٣م، ١٢٧-١٥٩):
٢. التكرارات والنسب المئوية ، لوصف عينة الدراسة وتحديد استجابات أفراد العينة تجاه محاور أداة الدراسة الرئيسية.
٣. المتوسط الحسابي لترتيب استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات محاور أداة الدراسة.
٤. معامل ارتباط الفاكرونباخ (AlphaCronbach) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.
٥. اختبار « ت » (T-Test) لإيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة.
٦. اختبار تحليل التباين (ANOVA) وذلك من أجل إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة.
٧. اختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد مصدر الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

تحليل بيانات الدراسة ونتائجها:

واقع الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة:

جدول ٨

الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة
(محور إنتاج المعرفة)

م	العبارة	مدى تحقق العبارة			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الترتيب
		عالية	متوسطة	منخفضة			
١	تسهم الجامعات السعودية في خلق وإنتاج معارف جديدة	ك	٢	٤٤	٢٠٥	١,٢٠	٩
		%	٠,٨	١٧,٥	٨١,٧		
٢	تتسم المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية بمواكبتها لروح العصر	ك	٩٠	١٣٤	٢٧	٢,٢٠	٥
		%	٣٦	٥٣	١١		
٣	تتسم المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية بالتنوع	ك	٥٠	١٩٨	٣	٢,٢١	٤
		%	٢٠	٧٩	١		
٤	تساعد لوائح وأنظمة الجامعات السعودية في دعم الإنتاج المعرفي	ك	١٢٦	١١٥	١٠	٢,٥٠	٣
		%	٥٠	٤٦	٤		
٥	البحث العلمي في الجامعات السعودية لا يحظى بالدعم الكافي	ك	١	٤٦	٢٠٤	١,١٩	١٠
		%	٠,٤	١٨,٣	٨١,٣		
٦	الإنتاج المعرفي في الجامعات السعودية بصورته الراهنة يكفي لتحقيق مجتمع المعرفة المنشود	ك	-	٥٣	١٩٨	١,٢١	٨
		%	-	٢١	٧٩		
٧	تضم الجامعات السعودية مراكز لدعم إنتاج المعرفة	ك	١٩١	٥٨	٣	٢,٨٢	١
		%	٧٥	٢٤	١,٠٠		
٨	أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية يستشعرون أهمية الإنتاج المعرفي	ك	٣٥	٢٠١	١٥	٢,١١	٥
		%	١٤	٨٠	٦		
٩	الإمكانات المادية التي تتضمنها الجامعات السعودية تساعد في إنتاج المعرفة	ك	٥	٥٥	١٩١	١,٣١	٧
		%	٢	٢١,٣	٧٦,١		
١٠	إنتاج المعرفة في الجامعات السعودية لا يقتصر فقط على العملية التدريسية	ك	١٥٩	٦٣	٢٩	٢,٥٢	٢
		%	٦٣,٣	٢٥,١	١١,٦		

من خلال الجدول السابق والمتعلق بمحور إنتاج المعرفة نلاحظ الآتي:

« كان المتوسط الحسابي لغالب عبارات هذا المحور أقل من نصف القيمة القصوى (Maximum) وهي (٣,٠٠) وهي تعتبر قيمة منخفضة تشير إلى عدم رضا أفراد عينة الدراسة عن الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في مجال (إنتاج المعرفة) وبالتالي عدم قدرة تلك الجامعات على بناء مجتمع المعرفة، وعند ربط هذه النتيجة بما توصلت إليه الدراسات السابقة نجد أنها تتفق إلى حد كبير مع دراسة شرف (٢٠٠٧م) ودراسة نبيل وحجازي (٢٠٠٥م) دراسة بعنوان (الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة) والتي أكدت بشكل كبير على وجود فجوة معرفية كبيرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والتي من بينها البلدان العربية.

« جاء في أول الترتيب عبارة « تضم الجامعات السعودية مراكز لدعم إنتاج المعرفة » حيث يرى (١٩١) من أفراد عينة الدراسة بأن الجامعات السعودية تتضمن مراكز تسهم في زيادة قدرة تلك الجامعات على إنتاج المعرفة وذلك بنسبة (٧٠٪) من أفراد عينة الدراسة ويمتوسط حسابي (٢,٨٢) وهذا يتوافق مع توجهات وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في التوسع في إقامة مراكز التميز في الجامعات، وسن اللوائح المنظمة لتلك المراكز، هذا فضلاً عن المراكز الداعمة للنشاط البحثي الأخرى كمراكز البحوث التي تتضمنها غالب الكليات الجامعية، وعند الربط بين ما تضمنته الفقرة السابقة والتي تشير إلى عدم رضا أفراد عينة الدراسة بشكل عام عن دور الجامعات السعودية في مجال إنتاج المعرفة فيمكن إرجاع ذلك إلى أن مؤسسات ومراكز دعم البحثي موجودة، لكن الخلل يكمن في تفعيل دور تلك المؤسسات في مجال دعم الإنتاج المعرفي بحيث يمكن ترجمة أدوارها إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وهذا ما دفع إحدى الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الميدان إلى تقرير حقيقة مهمة بقولها: «فالأزمة التي تعاني منها الجامعات بشكل عام لا تعزى إلى نقص في المعطيات المادية، أو عدم أهلية أعضاء الهيئات التدريسية فيها، بل هي نتيجة حتمية لعدم قدرة نظام التعليم الجامعي نفسه على مواجهة متطلبات مجتمع المعرفة في مطلع الألفية الثالثة» (Bleiklie.2005).

« جاء في الترتيب الثاني عبارة « إنتاج المعرفة في الجامعات السعودية لا يقتصر فقط على العملية التدريسية » حيث يرى (١٥٩) من أفراد عينة الدراسة أن إنتاج المعرفة في الجامعات السعودية لا يقتصر فقط على العملية التدريسية وذلك بنسبة (٦٣,٣%) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (٢,٥٢) وذلك يتوافق بشكل كبير مع وظائف الجامعة الأساسية وهي:

- التدريس.
- البحث العلمي.
- خدمة المجتمع.

وفي دراسة أخرى للباحث حول اقتصاد المعرفة والتي تم جمع بياناتها من خلال المقابلة مع العديد من مسؤولي الجامعات بالمملكة حيث جاء من بين النتائج التي توصلت تلك الدراسة (١) وجود رغبة ملموسة لدى أولئك المسؤولين ضرورة إحداث تغيير جوهري في الجامعات السعودية وفي فلسفتها ونقلها من جامعات تدريسية إلى جامعات بحثية بصورة تدريجية.

« جاء في الترتيب الثالث عبارة « تساعد لوائح وأنظمة الجامعات السعودية في دعم الإنتاج المعرفي » حيث يرى (١٢٦) من أفراد عينة الدراسة بأن الجامعات السعودية تحكّمها لوائح وأنظمة تسهم في زيادة قدرة تلك الجامعات على إنتاج المعرفة وذلك بنسبة (٥٠%) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (٢,٥٠) حيث يرى غالب أفراد عينة الدراسة بأن اللوائح والأنظمة في الجامعات السعودية تسهم في دعم قدرة تلك الجامعات على الإنتاج المعرفي، وبالتالي فإن حصول أي قصور في تلك الجامعات في مجال بناء مجتمع المعرفة إنما يعود إلى جوانب تطبيقية تنفيذية لتلك اللوائح والأنظمة على أرض الواقع، وذلك لأن التنظير وحده لا يكفي في تحقيق الأهداف إذا كان ذلك التنظير يفتقد لجوانب تطبيقية وتنفيذية جيدة على أرض الواقع.

« وفي المقابل جاء في الترتيب الأخير عبارة « البحث العلمي في الجامعات السعودية لا يحظى بالدعم الكافي » حيث يرى (٢٠٤) من أفراد عينة الدراسة

(١) محمد الذبياني ونياف الجابري: دور الجامعات السعودية في تحقيق متطلبات الاقتصاد المعرفي.

بأن البحث العلمي في الجامعات السعودية لا يحظى بالدعم الكافي سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس أو على مستوى طلاب الدراسات العليا، وذلك بنسبة (٨١٪) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (١٩, ١) وبالتالي يرى غالب أفراد عينة الدراسة بأن عدم تقديم الدعم الكافي للبحث العلمي قد يؤدي إلى الإخلال بدور الجامعة البحثي مما قد يحول بدوره دون إسهام تلك الجامعات في الإنتاج المعرفي بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة.

ومن زاوية أخرى قد يعود السبب في ضعف الدعم العلمي للبحث العلمي في الجامعات السعودية إلى أن غالبية مصادر الإنفاق على البحث العلمي هي مصادر حكومية مأخوذة من ميزانية الجامعات، وهذه في نهاية المطاف تظل ذات موارد محدودة الدعم إذا ما قورنت بمصادر الدعم من القطاع الخاص كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي الذي يتضمن توضيحاً لمصادر دعم البحث العلمي:

النسبة من المجموع الكلي	مصدر التمويل
٨٩,٣٪	تمويل حكومي
٩,٢٪	تمويل من القطاع الخاص
١,٥٪	أخرى

« وجاء في الترتيب ما قبل الأخير عبارة « تسهم الجامعات السعودية في خلق وإنتاج معارف جديدة » حيث يرى (٢٠٥) من أفراد عينة الدراسة بأن المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية تتسم بأنها معرفة تقليدية لا تواكب متطلبات العصر، وذلك بنسبة (٨١,٧٪) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (٢٠, ١) وبالتالي يرى غالب أفراد عينة الدراسة بأن (تقليدية المعرفة) التي تنتجها الجامعات السعودية قد يحول دون إسهام تلك الجامعات في الإنتاج المعرفي بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة المنشود.

وهنا تتأكد حتمية حرية الإبداع والحرية الأكاديمية وحتمية وضع برامج وخطط للإبداع تمهيداً للوصول إلى (الإبداع المعرفي) وهذا يتسم بشكل كبير مع دراسة أمين وجمال الدين (٢٠٠٤م) والتي أكدت على أن الجامعة حتى تسهم في تحقيق مجتمع المعرفة فإن ذلك يتطلب منها حماية الحرية الفردية والإبداع الفردي من أجل التخلص من (تقليدية المعرفة) المنتجة من قبل الجامعات السعودية.

جدول ٩

الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة
(محور نشر المعرفة)

م	العبارة	مدى تحقيق العبارة			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الترتيب
		منخفضة	متوسطة	عالية			
١	تقوم الجامعات السعودية بدور ملموس في نشر المعرفة بين أفراد المجتمع	٥٨	١٤٠	٥٢	٢,٠٢	٦٧,٣	٢
		٢٣,٢ %	٥٥,٨	٢١			
٢	نشر المعرفة في الجامعات السعودية يسير وفق خطط مسبقة	١١	٢٣	٢١٧	١,١٨	٣٩,٣	٦
		٤,٤ %	٩,٧	٨٦,٣			
٣	هناك لوائح وأنظمة في الجامعات السعودية تسهم في دعم نشر المعرفة	٩	٤	٢٣٨	١,٠٩	٣٦,٣	٨
		٣,٦ %	١,٦	٩٤,٨			
٤	تقوم الجامعات السعودية بنشر المعرفة بين أفراد المجتمع من خلال التدريس إضافة إلى برامج متعددة	٦	١٧	٢٢٨	١,١١	٣٧	٧
		٢,٤ %	٦,٨	٩٠,٨			
٥	المعرفة التي تنشرها الجامعات السعودية تتسم بمواكبتها لروح العصر	٢	٣٦	٢١٣	١,٠١	٣٣,٦	٩
		٠,٨ %	١٤,٣	٨٤,٩			
٦	تتسم المعرفة التي تقوم الجامعات السعودية بنشرها بين أفراد المجتمع بالتنوع وبالتالي تلبيتها لحاجات ورغبات الأفراد	٢٣	٩٣	١٣٥	١,٥٥	٥١,٦	٣
		٩,٧ %	٣٧	٥٣,٨			

م	العبارة	مدى تحقيق العبارة			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	الترتيب
		منخفضة	متوسطة	عالية			
٧	المعرفة التي تقوم الجامعات السعودية بنشرها تستهدف كافة شرائح المجتمع	٢٢	١٥	٢١٤	١,٢٤	٤١,٣	٤
		٨,٨	٦	٨٥,٢			
٨	تستفيد الجامعات السعودية من التقنيات الحديثة في نشر المعرفة	٧	٣٣	٢١١	١,١٩	٣٩,٦	٥
		٢,٨	١٣,١	٨٤,١			
٩	هناك إقبال من أفراد المجتمع على المعرفة التي تقدمها الجامعات السعودية	١٦١	٧٨	١٢	٢,٥٩	٨٦,٣	١
		٦٤,١	٣١,١	٤,٨			

من خلال الجدول السابق والمتعلق بمحور نشر المعرفة نلاحظ الآتي:

- كان المتوسط الحسابي لغالب عبارات هذا المحور أقل من نصف القيمة القصوى (Maximum) وهي (٣,٠٠) وهي تعتبر قيم منخفضة تشير إلى عدم رضا أفراد عينة الدراسة عن الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في مجال (نشر المعرفة) وبالتالي عدم قدرة تلك الجامعات على بناء مجتمع المعرفة المنشود.
- جاء في الترتيب الأول عبارة «هناك إقبال من أفراد المجتمع على المعرفة التي تقدمها الجامعات السعودية» حيث يرى (١٦١) من أفراد عينة الدراسة بأن أفراد المجتمع السعودي يقبلون على المعرفة التي تقدمها الجامعات السعودية من خلال برامجها التدريسية التي تطرحها في كل عام وذلك بنسبة (٦٣,١) % من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (٢,٥٩) وقد يكون السبب في ذلك يعود لحجم الزيادة السكانية التي يشهدها المجتمع السعودي وبالتالي زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص.
- جاء في الترتيب الثاني عبارة «تقوم الجامعات السعودية بدور ملموس في نشر المعرفة بين أفراد المجتمع» حيث يرى غالب أفراد عينة الدراسة أن الجامعات السعودية تسهم في نشر المعرفة بين أفراد المجتمع من خلال

برامجها التدريسية (الأساسية والموازية) التي تطرحها في كل عام وذلك على النحو الآتي: (٥٨) من أفراد عينة الدراسة يرون تحققها بنسبة عالية، و(١٤٠) من أفراد عينة الدراسة يرون تحققها بنسبة متوسطة، وحصلت العبارة على متوسط حسابي (٢,٠٢) .

وقد كانت هذه النتيجة متوقعة من حيث اضطلاع الجامعات السعودية بـ (النشر الظاهري) للمعرفة لكن بعض التقارير لا تكتفي بعملية النشر وحدها وإنما تضيف للنشر عناصر أخرى مثل التوظيف حيث جاء في تقرير التنمية العربية والذي يتسم مع أبعاد مجتمع المعرفة. والتي تمت الإشارة لها في الإطار النظري للدراسة. حيث جاء في التقرير:

«من الأدوار المأمولة من الجامعات توظيف المعرفة بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي؛ الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد» (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، م٣٩).

• جاء في الترتيب الثالث عبارة «تتسم المعرفة التي تقوم الجامعات السعودية بنشرها بين أفراد المجتمع بالتنوع وبالتالي تلبيتها لحاجات ورغبات الأفراد» حيث يرى غالب أفراد عينة الدراسة بأن المعرفة التي تقوم بنشرها بين أفراد المجتمع تتسم بالتنوع والتعدد وبالتالي قدرتها على تلبية حاجات ورغبات أفراد المجتمع وذلك على النحو الآتي: (٢٣) من أفراد عينة الدراسة يرون تحققها بنسبة عالية، و(٩٢) من أفراد عينة الدراسة يرون تحققها بنسبة متوسطة وحصلت العبارة على متوسط حسابي (١,٥٥) ويمكن تفسير تلك الاستجابة من قبل أفراد عينة الدراسة إلى أن وصفهم للمعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية بالتنوع والتعدد استناداً إلى تنوع منظومة الكليات المختلفة العلمية والصحية والهندسية والأدبية والاجتماعية التي تضمها الجامعات السعودية وبالتالي حصول أفراد المجتمع الملتحقين بتلك المنظومة المتنوعة على معارف تتسم بشيء من التنوع والتعدد.

• وفي المقابل جاء في الترتيب الأخير عبارة « المعرفة التي تنشرها الجامعات السعودية تتسم بمواكبتها لروح العصر » حيث يرى (٢١٣) من أفراد عينة الدراسة بأن المعرفة التي تنشرها الجامعات السعودية بين أفراد المجتمع تتسم بعدم مواكبتها لمتطلبات العصر الحديث، وذلك بنسبة (٨٤,٩ %) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (١,٠١) وبالتالي تؤشر هذه الاستجابة من أفراد عينة الدراسة إلى عدم رضاهم عن نوع المعرفة المقدمة من قبل الجامعات السعودية وضرورة تطوير تلك المعرفة بحيث تكون مواكبة لروح وتطلعات العصر خصوصاً مع التجدد المعرفي الذي تمت الإشارة له في الإطار النظري للبحث.

ومن زاوية أخرى يمكن أن تشير هذه النتيجة إلى ضرورة إعادة النظر في جميع البرامج التي تتضمنها الكليات الجامعية على اختلاف مستوياتها لمواكبة متطلبات العصر من جهة ولسهولة حصولها على (الاعتماد البرامجي) من جهة أخرى وهذه النتيجة تتطابق مع ما توصلت إليه دراسة شرف (٢٠٠٧م).

• وجاء في الترتيب ما قبل الأخير عبارة « هناك لوائح وأنظمة في الجامعات السعودية تسهم في دعم نشر المعرفة » حيث يرى (٢٣٨) من أفراد عينة الدراسة بأن المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية تتسم بأنها معرفة تقليدية لا تواكب متطلبات العصر، وذلك بنسبة (٩٤,٨ %) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (١,٠٩) وبالتالي يرى غالب أفراد عينة الدراسة بأن اللوائح والأنظمة المعمول بها في الجامعات السعودية لا تساعد في دعم وتحفيز منسوبي تلك الجامعات على نشر المعرفة بين أفراد المجتمع وبالتالي قدرة الجامعات على بناء مجتمع المعرفة.

وعند الرجوع لنظام مجلس التعليم العالي ولوائحها لم نجد ما يشير بصورة واضحة إلى تشجيع نشر المعرفة، خصوصاً في المادة الأولى من نظام مجلس التعليم العالي والتي ذكرت توصيفاً متكاملاً للجامعات السعودية ولم تشر بشكل صريح لقضية أن من الأدوار التي تضطلع بها الجامعات هو نشر المعرفة. على الرغم من أن اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات والتي صدرت في عام

(١٤١٩هـ/١٩٩٩م) ولم تتعرض لأي تعديلات جوهرية منذ ذلك الوقت، نجد أنها تضمنت في المادة رقم (٢) أن من بين أهدافها هونشر المعرفة (مجلس التعليم العالي ولوائحه، ١٤٢٧هـ).

جدول ١٠

الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة
(محور توظيف (تطبيق) المعرفة)

م	العبارة	مدى تحقق العبارة			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	رقم
		عالية	متوسطة	منخفضة			
١	الجامعات السعودية تقوم بتحويل المعرفة النظرية إلى تطبيقات تسهم في خلق الاقتصاد المعرفي	١٤	٣٥	٢٠٢	١,٢٥	٤١,٦	٩
		٥,٨	١٣,٩	٨٠,٥			
٢	هناك شراكة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال توظيف المعرفة	٢١	١٢	٢١٨	١,٢١	٤٠,٣	١٠
		٨,٧	٤,٨	٨٦,٨			
٣	توظيف المعرفة في الجامعات السعودية يسير وفق خطط علمية مسبقة	٥	٢١	٢١٥	١,١٦	٣٨,٦	١١
		١	١٢,٣	٨٥,٧			
٤	تضم الجامعات السعودية مراكز متخصصة لدعم توظيف وتطبيق المعرفة النظرية	١٢٦	٧٢	٥٣	٢,٢٩	٧٦,٣	٣
		٥٠,٢	٢٨,٧	٢١,١			
٥	تساعد لوائح وأنظمة الجامعات السعودية في دعم توظيف المعرفة	١٠٦	٦١	٨٤	٢,٠٩	٦٩,٦	٤
		٤٢,٢	٢٤,٣	٣٣,٥			
٦	إمكانات الجامعات المادية تستوعب كافة أشكال التوظيف المعرفي	١١	٤١	١٩٩	١,٢٦	٤٢	٨
		٤,٤	١٦,٣	٧٩,٣			
٧	أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية يستشعرون أهمية تحويل المعارف المبتكرة إلى تطبيقات إبداعية	١٢٢	١٢٠	٩	٢,٤٥	٨١,٦	٢
		٤٨,٦	٤٧,٨	٣,٦			
٨	التطبيق المعرفي يحظى بدعم إدارة الجامعات السعودية	٨٩	٢٢	١٤٠	١,٨٠	٦٠	٥
		٣٥,٥	٨,٨	٥٥,٧			

م	العبارة	مدى تحقق العبارة			المتوسط الحسابي	الوزن النسبي %	رقم
		عالية	متوسطة	منخفضة			
٩	هناك آليات واضحة تحدد أبعاد تعاون القطاع الخاص مع الجامعات في مجالات توظيف المعرفة النظرية	٣١	٥٧	١٦٣	١,٤٧	٤٩	٧
		١٢,٣	٢٢,٧	٦٥			
١٠	تتيح المعامل والمختبرات فرصة أكبر لحصول تطبيقات للمعرفة النظرية	٤٩	٩٥	١٠٧	١,٧٧	٥٩	٦
		١٩,٥	٣٧,٩	٤٢,٦			
١١	مراكز التميز التي تضمها الجامعات السعودية تسهم بدور في دعم تطبيقات المعرفة	١٤٨	١٠١	٢	٢,٥٨	٨٦	١
		٥٩	٤٠,٢	٠,٨			

من خلال الجدول السابق والمتعلق بمحور تطبيق المعرفة نلاحظ الآتي:

- كان المتوسط الحسابي لغالب عبارات هذا المحور أقل من نصف القيمة القصوى (Maximum) وهي (٣,٠٠) وهي تعتبر قيم منخفضة تشير إلى عدم رضا أفراد عينة الدراسة عن الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في مجال (تطبيق المعرفة) وبالتالي عدم قدرة تلك الجامعات على الإسهام في بناء مجتمع المعرفة المنشود.
- جاء في الترتيب الأول عبارة « مراكز التميز التي تضمها الجامعات السعودية تسهم بدور في دعم تطبيقات المعرفة » حيث يرى (١٤٨) من أفراد عينة الدراسة بأن مراكز التميز التي تضمها بعض الجامعات السعودية يمكن أن تسهم في إيجاد تطبيقات للمعرفة التي تتوصل لها الجامعات وذلك بنسبة (٦٣,١%) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (٢,٥٨) لكن يظل ذلك الدور محدوداً استناداً إلى محدودية تلك المراكز التي تضمها بعض الجامعات في الوقت الحالي.

وتفسير هذه الاستجابة يقودنا إلى النقطتين التاليتين:

١. يمكن أن تكون هذه الاستجابة من قبل أفراد عينة الدراسة مبنية على

أنه في حال تكامل بناء مراكز التميز وتم توظيف دورها بشكل فاعل على أرض الواقع فإنها قد تسهم في دعم تطبيقات المعرفة ويؤيد ذلك دراسة الفقهاء (٢٠٠٧م) والتي تؤكد على أن من معوقات تحقق مجتمع المعرفة هو عدم استغلال أنظمة المحاكاة والمختبرات وحاضنات الأعمال في العملية التعليمية على أرض الواقع.

٢. ضرورة دراسة واقع مراكز التميز التي تتضمنها الجامعات السعودية ومدى الاستفادة منها بشكل فاعل في بناء مجتمعات المعرفة.

• جاء في الترتيب الثاني عبارة « أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية يستشعرون أهمية تحويل المعارف المبتكرة إلى تطبيقات إبداعية » حيث يستشعر غالب أفراد عينة الدراسة ضرورة أن لا تبقى المعارف التي يتم التوصل لها على شكل معرفة نظرية وإنما من الأهمية بمكان أن يتم تحويلها إلى صيغ تطبيقية إبداعية خلاقة وذلك على النحو الآتي: (١٢٠) من أفراد عينة الدراسة يرون تحققها بنسبة عالية، و(١٢٢) من أفراد عينة الدراسة يرون تحققها بنسبة متوسطة، وحصلت العبارة على متوسط حسابي (٢,٤٥).

• وعملية التحويل هذه لا يقتصر دورها في المساعدة على تحول المجتمع إلى مجتمع معرفة بل يمكن أن تتعدى ذلك إلى تحويل الاقتصاد في المجتمع برمته إلى اقتصاد معرفي قائم على الاستفادة من معطيات المعرفة وتحويلها إلى منتجات اقتصادية .

• جاء في الترتيب الثالث عبارة « تضم الجامعات السعودية مراكز متخصصة لدعم توظيف وتطبيق المعرفة النظرية » حيث يرى غالب أفراد عينة الدراسة بأن الجامعات السعودية تضم مراكز متخصصة تدعم تطبيق المعرفة وهذا يتفق مع استجابتهم للعبارة الأولى في هذا المحور والمتعلقة بتطبيق المعرفة حيث يرى (١٢٦) من أفراد عينة الدراسة وجود تلك المراكز بنسبة (٢, ٥٠٪) وحصلت العبارة على متوسط حسابي (٢, ٢٩) وذلك على الرغم من قلة تلك المراكز وعدم شموليتها لجميع المجالات المعرفية واقتصارها على بعض الجامعات السعودية.

- ويمكن إرجاع هذه الاستجابة إلى تزايد عدد مراكز التميز التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي بالسعودية إلى (١٤) مركز تميز موزعة على عدد من الجامعات السعودية، كما أنه قد جاء ضمن الوظائف التي يفترض أن تضطلع بها مراكز التميز «توظيف الأبحاث العلمية إلى أفضل الممارسات التطبيقية» (أمانة مراكز التميز البحثي، ١٤٣١هـ).
- وفي المقابل جاء في الترتيب الأخير عبارة «توظيف المعرفة في الجامعات السعودية يسير وفق خطط علمية مسبقة» حيث يرى (٢١٥) من أفراد عينة الدراسة بأن تطبيق المعرفة الذي تقوم الجامعات السعودية بين أفراد المجتمع لا يسير وفق خطط علمية مسبقة، وذلك بنسبة (٧, ٨٥٪) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (١٦, ١) وبالتالي تأكيد أفراد عينة الدراسة على ضرورة وضع خطط مسبقة قائمة على التكامل بين الجامعات السعودية فيما يتعلق بتوظيف المعرفة النظرية في الجامعات مما يحقق الاستفادة المثلى منها وهذا يتفق مع ما توصلت إلى دراسة نبيل وحجازي (٢٠٠٥م) وشرف (٢٠٠٧م) والتي تؤكد على ضرورة التغيير الجذري لفلسفة الجامعات في الوطن العربي ولاشك أن تغيير الفلسفات وهي المظلات الكبيرة - سيتبعه تغيير في الأهداف والبرامج والخطط للوصول إلى جامعة تسهم في بناء مجتمع المعرفة.
- وجاء في الترتيب ما قبل الأخير عبارة «هناك شراكة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال توظيف المعرفة» وبالتالي يرى (٢١٨) من أفراد عينة الدراسة بأنه لا توجد شراكة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال تطبيق المعرفة، وذلك بنسبة (٨, ٨٦٪) من أفراد عينة الدراسة وبمتوسط حسابي (٢٦, ١) وذلك على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يستطيع توفيرها القطاع الخاص للجامعات في مجال تطبيق المعرفة النظرية، حيث تشير بعض الدراسات التي تم استعراضها في الأدبيات السابقة للبحث إلى استفادة كثير من الجامعات في الدول المتقدمة من مؤسسات القطاع الخاص وقيامها بعقد شراكات مع تلك المؤسسات فيما يخدم توجهات الجامعة.

٢. الاختلافات ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة

تجاه المحاور التي تضمنتها أداة الدراسة من حيث متغيرات:

- المرتبة العلمية.
- الجنسية.
- التخصص.
- عدد سنوات الخبرة.

جدول ١١

اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق باختلاف المرتبة العلمية

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
محور إنتاج المعرفة	بين المجموعات	٥١,٦٧٣	٢	٢٦,٥٦٤	١,٣٢٣	غير دال	
	داخل المجموعات	٦٦٢٣,٤٥٧	٢٤٧	٢١,٨٧٢			
محور نشر المعرفة	بين المجموعات	١٦,٥٦٨	٢	٥٦,٤٢٨	٠,٥٢٩	غير دال	
	داخل المجموعات	٧٨٤٣٢٦,٠٣٤	٢٤٧	٦٧,٨٩٣			
محور توظيف (تطبيق) المعرفة	بين المجموعات	٤٩,٤٥٨	٢	٢٨,٦٤١	١,٥٤١	غير دال	
	داخل المجموعات	٦٨٣٧,٦٥٢	٢٤٨	١٨,٨٢٤			

يتضح من الجدول رقم (١١) أن قيمة ف غير دالة مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تجاه جميع المحاور من حيث متغير المرتبة العلمية وبالتالي نستنتج وجود اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس على اختلاف رتبهم العلمية فيما يتعلق بآرائهم حول واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة.

جدول ١٢

اختبارات لدلالة الفروق باختلاف الجنسية

المحور	المجموعات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
محور إنتاج المعرفة	سعودي	١٨٦	١٠,٣١	١,٥٢	٢,٢٤	٠,٠٥	دالة
	غير سعودي	٦٥	٩,٨١	١,٩١			
محور نشر المعرفة	سعودي	١٨٦	١٢,٢٠	١,٨٢	٤,١٠	٠,٠١	دالة
	غير سعودي	٦٥	١٣,٩٢	١,٧٠			

المحور	المجموعات	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
محور توظيف (تطبيق) المعرفة	سعودي	١٨٦	١٤,٦٢	٢,٤١	٠,٥٢١	غير دالة	
	غير سعودي	٦٥	١٤,٥٠	٢,٩٠			

من الجدول رقم (١٢) يتضح الآتي:

١. أن قيمة ت دالة مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة أعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين من حيث محور إنتاج المعرفة عند مستوى (٠,٠٥) لصالح أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين.
٢. أن قيمة ت دالة مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة أعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين من حيث محور نشر المعرفة عند مستوى (٠,٠١) لصالح أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين.
٣. أن قيمة ت غير دالة مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة أعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين من حيث محور توظيف المعرفة .

جدول ١٣

اختبارات لدلالة الفروق باختلاف التخصص

المحور	المجموعات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	التعليق
محور إنتاج المعرفة	التخصصات العلمية والتطبيقية	١١٠	١٢,٢١	١,٨٣	٠,٤٦٨	غير دالة	
	التخصصات الأدبية والاجتماعية	١٤١	١٣,١٧	١,٩١			
محور نشر المعرفة	التخصصات العلمية والتطبيقية	١١٠	١١,٣٢	١,٧٥	٠,٦٩٨	غير دالة	
	التخصصات الأدبية والاجتماعية	١٤١	١٤,٠١	٢,٢٧			
محور توظيف (تطبيق) المعرفة	التخصصات العلمية والتطبيقية	١١٠	١٠,٠٥	١,٥٧	٠,٢٤٩	غير دالة	
	التخصصات الأدبية والاجتماعية	١٤١	١٣,٦٨	١,٩٨			

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن قيمة ت غير دالة مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجة أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية والتطبيقية والتخصصات الأدبية والاجتماعية على مستوى جميع محاور الدراسة.

جدول ١٤

اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق باختلاف عدد سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
محور إنتاج المعرفة	بين المجموعات	٣٥,٥	٢	١٧,٨	٦,٧٢	٠,٠١	دالة
	داخل المجموعات	٦٥٢	٢٤٨	٢,٦			
محور نشر المعرفة	بين المجموعات	٢٢,٠١	٢	١٠,٥٣	٣,١٣	٠,٠١	دالة
	داخل المجموعات	٨٣٣,٦	٢٤٨	٣,٧٠			
محور توظيف المعرفة (تطبيق)	بين المجموعات	٥٣,١٠	٢	٢٧,٠١	٤,٣٠	٠,٠١	دالة
	داخل المجموعات	١٥١٥,٠١	٢٤٨	٥,٩٨			

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن قيمة ف دالة عند مستوى (٠,٠١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس من حيث متغير عدد سنوات الخبرة في جميع محاور أداة الدراسة، وباستخدام اختبار شيفيه للكشف عن مصدر تلك الفروق تبين التالي:

١. توجد فروق بين أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة المتوسطة وبين أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة القصيرة في محور إنتاج المعرفة وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة المتوسطة.
٢. توجد فروق بين أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة المتوسطة وبين أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة الطويلة في محور نشر المعرفة وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة المتوسطة.
٣. توجد فروق بين أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة المتوسطة وبين أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة الطويلة في محور توظيف المعرفة وذلك لصالح أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة المتوسطة.

مقترحات مستقبلية لتعزيز الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة :

في نهاية أداة الدراسة تم توجيه سؤال مفتوح لأفراد عينة الدراسة حول المقترحات المستقبلية لتعزيز الدور الذي يمكن أن تقوم بها الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة، ويمكن عرض تلك المقترحات (من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بحيث تم أخذ المقترحات التي اتفق عليها أكثر من (50%) من أفراد عينة الدراسة) وفق التصنيف المقترح التالي:

<ul style="list-style-type: none"> • وضع خطط علمية مسبقة لتحفيز عملية الإنتاج المعرفي في الجامعات السعودية. • تغيير بيئة التعلم في الجامعات بحيث تركز على إيجاد المتعلم القادر على الوصول بنفسه للمعرفة. • الأخذ بمعايير الجودة في شتى مجالات العملية التعليمية في الجامعات. • الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات والتركيز على الدور البحثي للجامعات. • تخفيف العبء والإداري والتدريسي عن أعضاء هيئة التدريس بما يخدم توجه الجامعات نحو إنتاج المعرفة. • نشر الثقافة البحثية بين جميع منسوبي الجامعات السعودية. 	←	إنتاج المعرفة	المقترحات المستقبلية لتعزيز الدور الذي يمكن أن تقوم بها الجامعات السعودية في مجال:
<ul style="list-style-type: none"> • استحداث صيغ متنوعة للتعليم العالي تسهم في نشر المعرفة بين أفراد المجتمع. • التطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات والارتباط الوثيق من خلالها بالمجتمع الخارجي. • تضمين المقررات الدراسية للمعرفة التي تكون مواكبة لمتطلبات العصر. • الاهتمام ببرامج التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر وإنشاء روابط متعددة بين الجامعات والمجتمع. • وضع آليات لتلمس احتياجات المجتمع المعرفية والعمل على تلبيتها. 	←	نشر المعرفة	
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل دور معاهد البحوث والاستشارات ومراكز التميز التي تضمها الجامعات في مجال تطبيق المعرفة. • توفير البيئة المادية المناسبة للتطبيقات المعرفية مثل المعامل والمختبرات. • عقد شراكات إستراتيجية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص. • توفير الدعم المادي المناسب لأعضاء هيئة التدريس ولطلاب الدراسات العليا في الجامعات في المجالات البحثية. • الاستفادة من تجارب وخبرات الجامعات المتقدمة في مجال تطبيق المعرفة. • مراجعة اللوائح والتنظيمات الجامعية بما يخدم التطبيق المعرفي في الجامعات. 	←	تطبيق المعرفة	

تلخيص للنتائج:

من خلال الجانب النظري والجانب الميداني للدراسة يمكن صياغة النتائج التالية:

١. يعد مجتمع المعرفة (Knowledge Society) مرحلة من مراحل التطور التي تمر بها المجتمعات الإنسانية.
٢. هناك فجوة رقمية واضحة بين بلدان العالم المتقدمة والبلدان النامية والتي تضم من بينها الدول العربية.
٣. يتحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي بصورة رئيسة عبر التقدم في إنتاج ونشر المعرفة كما يمكن أن يتحقق من خلال تطبيقاتها المختلفة.
٤. يرتبط نشر المعرفة بين أفراد المجتمع بصيغ: التعليم المستمر، والتعليم مدى الحياة.
٥. هناك ارتباط وثيق بين التحول لمجتمع المعرفة وتطبيق مبادئ الديمقراطية في المجتمع.
٦. لا يمكن أن يتحقق مستوى مرموق في مجال تطبيق المعرفة النظرية ما دامت أنظمة المحاكاة والمختبرات وحاضنات الأعمال غير مستغلة في العملية التعليمية في الجامعات.
٧. عدم رضا أفراد عينة الدراسة عن الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في مجالات: إنتاج المعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة، وبالتالي عدم قدرة تلك الجامعات على الإسهام الملموس في عملية بناء مجتمع المعرفة.
٨. البحث العلمي في الجامعات السعودية لا يحظى بالدعم الكافي الموصل لما يعرف ب: الجامعة البحثية (Research University).
٩. فكرة إقامة مراكز التميز في الجامعات السعودية وسن اللوائح المنظمة لتلك المراكز تعد من الأفكار الرائدة في تفعيل الدور الذي يمكن أن تسهم به تلك الجامعات في بناء مجتمع المعرفة.
١٠. هناك ضعف في إسهام الجامعات السعودية بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة لعدم وجود خطط علمية مسبقة في نشر المعرفة.

١١. المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية تتسم بأنها معرفة تقليدية لا تواكب متطلبات العصر.

١٢. الزيادة السكانية التي يشهدها المجتمع السعودي وبالتالي زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي يسهم في تعزيز دور الجامعات السعودية في نشر المعرفة بين أفراد المجتمع.

١٢. عدم وجود أي تعاون أو شراكة ما بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص في مجال تطبيق المعرفة أثر سلباً على إسهام الجامعات السعودية بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة .

الخاتمة والتوصيات :

في ختام هذه الدراسة يمكن التأكيد على ضرورة إحداث تغييرات جذرية في فلسفة الجامعات السعودية لتعزيز قدرتها على تحويل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفي، إضافة إلى توفير الدعم الكافي لعملية البحث العلمي في الجامعات السعودية بحيث تأخذ عملية البحث العلمي حيزاً واضحاً من أنشطة تلك الجامعات تمهيداً للوصول إلى ما يسمى (الجامعة البحثية Research University) .

كما يمكن التأكيد على التوسع في برامج التعليم الموازي بما يخدم نشر المعرفة بين أفراد المجتمع وصولاً إلى تحقيق مجتمع المعرفة المنشود، وأهمية أن تقوم الجامعات السعودية بنشر ثقافة التعليم والتعلم مدى الحياة واستحداث صيغ متنوعة للتعليم العالي تسهم في نشر المعرفة بين أفراد المجتمع خصوصاً مع التفجر المعرفي يفترض أن تنتقل الجامعات السعودية من صيغة التعليم عن بعد إلى صيغة التعلم عن بعد. وتغيير بيئة التعلم في الجامعات بحيث تركز على إيجاد المتعلم القادر على الوصول بنفسه للمعرفة.

ويعد تطوير المعرفة المقدمة من قبل الجامعات السعودية أمراً حتمياً بحيث تكون مواكبة لروح وتطلعات العصر خصوصاً مع التجدد المعرفي الذي يشهده العالم اليوم ، والأهم من ذلك إيجاد خطط علمية مسبقة تسيير عليها الجامعات

السعودية في مجال إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة بالشكل الذي يتوافق وتعزيز دور تلك الجامعات في الإسهام في تحويل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفي.

إن إقامة مراكز التميز في الجامعات السعودية وسن اللوائح المنظمة لتلك المراكز من الأفكار الرائدة في تفعيل الدور الذي يمكن أن تسهم به تلك الجامعات في بناء مجتمع المعرفة، لكن من الأهمية بمكان متابعة التطبيقات الفعلية التي تحدث على أرض الواقع لتلك المراكز، كما أن إيجاد البنية التحتية للبحث العلمي في الجامعات السعودية والمتمثلة في المعامل والمختبرات المتقدمة.

ومحاولة إيجاد نوع من الشراكة بين الجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص مهم جداً خصوصاً وأن تلك الشراكة أثبتت الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الصدد أنها عامل مهم في مجال تطبيق المعرفة.

أخيراً من خلال العرض السابق تبرز الحاجة لإجراء دراسات تتعلق بمجتمع المعرفة في المجالات التالية:

- العلاقة بين مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.
- دور مراكز التميز في الجامعات السعودية في دعم التطبيقات المعرفية.
- واقع مراكز التميز التي تتضمنها الجامعات السعودية ومدى الاستفادة منها بشكل فاعل في بناء مجتمعات المعرفة.

المراجع:

- إدوارد شتاينمولر (٢٠٠٢م) الاقتصادات المعتمدة على المعرفة وارتباطها بتكنولوجيا المعلومات، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد: ١٧١.
- أمانة مراكز التميز البحثي (١٤٣١هـ) دليل مراكز التميز البحثي، وزارة التعليم العالي، الرياض.
- البنك الدولي للتمير والتنمية (٢٠٠٢م) بناء مجتمعات المعرفة: التحديات التي تواجه التعليم العالي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م): نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ط١، نيويورك.
- تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين (١٩٩٦م) التعليم ذلك الكنز المكنون، اليونسكو، باريس.
- حسن شحادة وزينب النجار (٢٠٠٣م) معجم المصطلحات التربوية والنفسية، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- خالد ابن دهيش (١٤٢٦هـ) نظم التعليم العربية في ضوء اقتصاد المعرفة، الجزيرة العدد: ١٢١٠٥.
- ذوقان عبيدات وكايد عبد الحق وعبد الرحمن عدس (٢٠٠٤م) البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط٨، دار الفكر، عمان.
- رشا سعد شرف (٢٠٠٧م) التعليم العالي في مصر من أجل مجتمع المعرفة التحديات والطموحات، دراسة مقدمة في مؤتمر التعليم عن بعد لتحقيق مجتمع المعرفة» (متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير) في الفترة من ٧-٥ مايو ٢٠٠٧ جامعة عين شمس، القاهرة.
- سعد علي بكرى (١٤٢٦هـ) التحول إلى مجتمع المعرفة، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.
- سعود الضحيان وعزت عبد الحميد محسن (٢٠٠٢م) معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS، الجزء الثاني، مطابع التقنية للأؤفست، الرياض.
- شريف شاهين (٢٠٠٧م) مجتمع المعرفة والمكتبة الرقمية العالمية نموذج مقترح للتكامل المعرفي، دراسة مقدمة في مؤتمر التعليم عن بعد لتحقيق مجتمع المعرفة» (متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير) في الفترة من ٧-٥ مايو ٢٠٠٧ جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبد الحليم مازي و عبد الرحمن أبو عمه (١٤٢٥هـ) واقع النمو الكمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ومستقبله: نموذج جامعة الملك سعود، ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، ٢٤ - ٢٥ / ١٠ / ١٤٢٥هـ كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض.
- عبد الرحمن مبارك الفرج (١٩٩٧م) بناء المجتمع الإسلامي، ط١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الرياض.
- عبد الله النجار (٢٠٠٣م) استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) في تحليل البيانات، مؤسسة شبكة البيانات، الرياض.
- عبد الله الكبيسي ومحمود قمبر (٢٠٠١م) دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ط١، دار الثقافة، الدوحة.
- عصام الفقهاء (٢٠٠٧م) الأسس الفلسفية والنفسية لاستراتيجيات التعلم عن بعد وديناميات التطوير التربوي في عصر الاقتصاد المعرفي، دراسة مقدمة في مؤتمر التعليم عن بعد لتحقيق مجتمع المعرفة» (متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير) في الفترة من ٧-٥ مايو ٢٠٠٧ جامعة عين شمس، القاهرة.
- عفاف إسماعيل (٢٠١٠م) التعلم الإلكتروني في مجتمع المعرفة من منظور إسلامي، دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي الثالث (دور التعلم الإلكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة) في الفترة من ٦ إلى ٨ إبريل ٢٠١٠م البحرين.

- مجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز (١٤٢٥هـ) مجتمع المعرفة العربي ودور في التنمية، بجامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- مجلس التعليم العالي (١٤٢٧هـ). نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه، ط٢، الرياض.
- محمد أحمد (٢٠٠٥م) مجتمع المعرفة ومؤشرات رأس المال الفكري، المجلة العربية للعلوم والمعلومات، العدد: ٥، تونس.
- مهري أمين ونجوى جمال الدين (٢٠٠٤م) الجامعة ومجتمع المعرفة التحدي والاستجابة، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي (رؤى تلموية) ٢-٥ مايو ٢٠٠٤م، جامعة عين شمس، القاهرة.
- نبيل علي ونادية حجازي (٢٠٠٥م) الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- Banathy, Bela H. (2000) The Guided Evolution of Society NY: Plenum ,Kluwer Academic.
- Bleiklie, Ivar(2005) Organizing Higher Education in a Knowledge Society, The International Journal of Higher Education and Educational Planning, v49 n12- pp3159- .
- Courtice, P. & Swift, T. (2002) Sustainability Literacy and Organizational Learning, New Academy Review, 1(1), pp. 93–102.
- Gilbert j. (2006) Catching the Knowledge Wave? The Knowledge Society and the Future of Education. New Zealand. Wellington: NCZER Press
- Green, Andy(2006) Models of Lifelong Learning and the «Knowledge Society», A Journal of Comparative Education, v36 n3 p307325-
- Hargreaves, Andy (2003) Teaching in the Knowledge Society: Education in the Age of Insecurity, Teachers College Press, 1234 Amsterdam Avenue, New York, NY
- Henkel, Mary(2007) Can Academic Autonomy Survive in the Knowledge Society? A Perspective from Britain, Higher Education Research and Development, v26 n1 pp8799-
- Karseth, B. & Nerland, M.(2007) Building Professionalism in a Knowledge Society: Examining Discourses of Knowledge in Four Professional Associations, Journal of Education and Work, v20 n4 pp 335355-
- Peter Kearns(2004) Education Research Knowledge Society, Australia.
- Safstrom, Carl Anders(2005) The European Knowledge Society and the Diminishing State Control of Education: The Case of Sweden, Journal of Education Policy, v20 n5 pp583593- .
- Zaharia, Sorin E.; Gibert, Ernest(2005) The Entrepreneurial University in the Knowledge Society, Higher Education in Europe, v30 n1 pp3140- .